وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسيه

عنوان بحث التخرج

أثر التحديات الداخلية والخارجية في الأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠١٤م

بحث تقدمت به الطالبة :

غفران خيري حميد عبود

الى مجلس كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية

تحت إشراف :

الاستاذ الدكتور احمد عدنان كاظم

بغداد_العراق

١٤٤٣هـ **٢٠٢٢م**

بسم الله الرحمن الرحيم

{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ
أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ}

صدق الله العلي العظيم
فصلت:٥٣

الأهداء

_الى من أبصـــرت بها طريق حياتي ..واســـتمديت منها قوتي واعتزازي بذاتي ..الى الكفاح الذي لايتوقف،الى الشامخه التي علمتني معنى الاصرار وان لاشيء مستحيل في هذه الحياة مع قوة الايمان والتخطيط الســـليم ،الى ينبوع العطاء المتفاني مدى عمري المضـــحيه في ســـبيل اسعادي ..الى والدتي الغاليه اطال الله في عمرها وجزاها عني خير الجزاء .

_ والدي العزيز صـــاحب الوجه الطيب والافعال الحســـنه ،قلبي انت ..ونبض الحروف حين تلمسها الانامل.. انت الجواب حين اسأل ما التفاؤل ..

بل الحياة انت.. ومابين النفس والنفس الانت

_ الى اختي واخوتي الكتابه لاتكفي لأصـــف كيف احبكم ..أراكم بســـمتي وامالي ..وارى جمال الايام بكم دمتم لي ذخراً و سنداً..

_ أصدقائي اللطفاء وممن ساندني دمتم شيئاً جميلاً في حياتي .

اقدّم لكم هذا البحث وأتمنى أن ينال رضاكم .

الشكر والتقدير

اشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين

قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم):من لايشكر الناس لايشكر الله و

ايضاً وفاء وتقديراً واعترافاً بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين

الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي وأخص الدكتور الفاضل

(احمد عدنان كاظم)

على هذه الدراسه وصاحب الفضل في توجيهي و مساعدتي

في تجميع المادة البحثية

فجزاه الله كل خير .

الخلاصه

يعد الأمن الوطني مفهوماً معقداً ومركبا في آن واحد، فنتيجة التعقيد المتزايد في البيئة الاقليمية والدولية انتقل مفهوم "الأمن الوطني" من مفهومه الضيق العسكري والسياسي إلى مفهوم شامل وواسع الأطياف إذ يعاني العراق ومنظومة أمنة الوطني نمطين من التحديات التي تعيق مسيرة تقدمة وتتطلب الجهد والعمل الكثير لضمان تلافيها فمنها تحديات استراتيجية (مرئيه) التي يمكن التماس حيثياتها وتأثيراتها بنحو عيني مباشر وتحديات استراتيجية (غير مرئيه) لا سيما وأن المنظومة الأمنية التي جرى بنائها وفقاً لمتطلبات آنية في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة من هنا باتت تعاني اليوم من ترهل كبير على صعيد الإعداد والقيادة ونقص التسليح والتجهيز ونفس الأمر ينطبق على باقي قطاعات الأمن الأخرى بما فيها الامن السيبراني الذي يعد واحد من اهم التحديات التي تواجه الأمن الداخلي العراقي واي دولة اخرى ع الصعيد السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي فغياب الامن الالكتروني او ضعفه لدى البنى التحتيه جعل العراق يعاني من انكشاف استراتيجي لاغلب دول العالم لذا فأن صياغة أي نوع من أنواع الاستراتيجية سواء الشاملة أو الفرعية في العراق لمواجهة تلك التحديات تحتاج من ضمن ما تحتاجه إلى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف بيئة العراق الداخلية وتحليل الفرص والتهديدات الواقعة المحيطين الاقليمي والدولي كي يتمكن بلدنا من مواجهتها والتعامل معها وفق الأساليب التخطيطية العقلانية ويمكن معالجتها عبر قرارات رشيدة، والاستفادة من نقاط القوة والفرص والتصدي لنقاط الضعف الداخلية والتهديدات الخارجيه .

ألفهرست

ا	الآية القرانيه
ب	الأهداء
ج	الشكر والتقدير
د	الخلاصه
هـ	الفهرست
١-٢	المقدمة
٣	المبحث الأول(التحديات الداخليه التي تواجه الامن الوطني العراقي)
٣-٤-٥	المطلب الأول (التحديات السيبرانيه التي تواجه الامن الوطني العراقي)
٦-٧	المطلب الثاني (ضعف البنى التحتية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي)
٨-٩	المبحث الثاني(التحديات الخارجية التي تواجه الامن الوطني العراقي)
٩	المطلب الاول (ماهية وطبيعة التحديات الخارجيه التي يواجهها الامن الوطني العراقي)
١٠-١١	لمطلب الثاني(سبل معالجة التحديات الخارجيه التي تهدد الامن الوطني ومواجهتها)
١٢	الخاتمة والاستنتاج
١٣-١٤	المراجع

المقدمة

يجُسد الامن الوطني لأي بلد في عالمنا الراهن ،سواء أكان البلد متقدماً او نامياً ؛قضية مركزية جوهرية تحتل قمة هرم الأولويات الاستراتيجة .ومن هنا تهتم الدول بصياغة استراتيجيات للأمن تتحدد فيها بوضوح مصالحها الحيوية ،والتي على ضوئها يتم رسم الأهداف وتحديد الوسائل، وإذا كانت صياغة استراتيجية للأمن الوطني شامله ودقيقة وموضوعية، بهذه الأهميهة للدول ،فأن العراق هو بأمس الحاجة لوجود مثل هذه الاستراتيجية، التي باتت مُرتكزاً رئيساً في بناء الدولة الجديده وتقدمها وفق اسُس علمية حديثة وتنظيم علاقاتها داخل مجتمعها اولاً،ومحيطها الاقليمي ثانياً ، وتفاعلاتها الدوليه ثالثاً.إذ يمر العراق بمرحلة استثنائية تتطلب وضوح المصالح وتحديد الاهداف ووسائل التنفيذ،فالتحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ ،لاتر لعامل واحد بل تتميز بتعُدد أشكالها وشموليتها،أقليميه ودولية ،فضلاً عن التحديات الداخلية الاكبر ،في مُقدمتها تحديات بناء الدولة العراقية الجديدة.

تشير معظم الكتابات التي قامت بتعريف الأمن على ان المفهوم يعني حالة من انعدام الشعور بالخوف ،واحلال الشعور بالامان محل الشعور بالخوف ،وعليه فأن الأمن هو نقيض الخوف .

كما يعني مفهوم الامن غياب عنصر التهديد، او على الاقل التقليل من خطورته ،فالعلاقه بين مفهومي الامن والتهديد هي علاقة تأثير متبادلن فأذا حاولنا تفسير مفهوم الامن فمن الضروري تحديد مصادر التهديد ، فالشعور بالخطر او التهديد يتطلب اتخاذ إجراءات تهدف الى تحقيق الامن والبعض يشير الى الامن يعني التحرر من التهديد .

وهناك بعض من يعرف الامن على انه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخليه الداخليه من التهديدات الخارجيه ،والتي غالباً ما كانت تهديدات عسكرية ويرى البعض ان الامن هو الأجراءات التي يجب ان تتخذ لحماية كيان الدولة .

ويمكن القول ان الامن بمفهومه المعاصر لا يعني الامن العسكري ،اي ان الامن لا يركز على الجانب العسكري فقط وأنما يشمل جوانب وابعاد سياسة واقتصادية وثقافية واجتماعية كما ان الامن لايقتصر على امن الدوله فقط ،بل يتضمن كذالك امن المواطن وعليه فأن الامر يتطلب تحقيق توازن بين امن الدولة وامن المواطن .

ومِن هُنا يعاني العراق شكلين من اشكال التحديات داخلية وخارجية منظورة وغير منظورة ، فضلاً عن تحديٌات مشتركة ايضاً (داخليه - خارجية).

ـأهمية البحث :

تكمن الأهميه العلمية والعملية للبحث في تسليط الضوء على طبيعه التحديات الداخليه والخارجيه التي تهدد الأمن الوطني العراقي والتي تجاوزت الخطورة القصوى على المجتمع ولفت أنظار ساسة وصنُاع القرار والمواطنين والأكاديميين وطلبة الجامعات في العراق إليها لغرض توخي الحيطة والحذر منها والعمل على تبني تخطيط أستراتيجي سليم لمواجهتها .

الهدف من البحث :

حمل لنا موضوع البحث أشكالية مفادها؛ إنَ ثمة تحديات استراتيجيه داخلية وخارجية غدت تُهدد الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ لكن المشكله هل أن تأثير التحديات الخارجية لهذا الأمن يفوق تأثير التحديات الداخلية ؟ وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعيه منها ماهي التحديات الخارجية التي تهُدد أمننا الوطني؟؛وكيف بالإمكان مواجهتها في ظل المتغيرات الدولية المتُسارعة؟.

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضيةٌ مفادها؛ إن منظومة الامن الوطني للعراق تواجه جمُلةٌ من التحديات الاستراتيجية الداخلية والخارجية المنظورة وغير المنظورة ، وتتجلى أخطرها بتلك التي تتمظهر بالصورة غير المنظورة ،لتي لايمكن تلمسهُا بصورة مباشرة إلا من خلال البحث والتحليل والتي لايمكن مواجتها دون وجود الإدارة والإرادة السياسيه العراقية الجادة عبر تبني التخطيط الأستراتيجي وتحليل بيئتي العراق الداخليه والخارجية لمواجهة تلك التحديات كافة .

خطة البحث :

أنطلاقاً من أهمية البحث وفرضيته تم تقسيم البحث ألى مبحثين وكل مبحث مطلبين وهَي كالأتي :

المبحث الاول

التحديات الداخلية التي تواجه الامن الوطني العراقي:

أ- التحديات السيبرانية المؤثرة على الأمن الوطني العراقي وسبُل معالجتها .
ب- ضعف البنى التحتية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي .

المبحث الثاني

التحديات الخارجيه التي تواجه الامن الوطني العراقي :

أ- ماهي التحديات الخارجيه التي تواجه الامن الوطني العراقي ؟وماهي انواعها؟
ب- سُبل معالجة التحديات الخارجيه التي تواجه الأمن الوطني العراقي؟

المبحث الأول

(التحديات الداخليه التي تواجه الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤)

تكمن بالارهاب الداخلي والخارجي العابر للحدود،والفصائل المُسلحة خارج إطار القانون وأزمة بناء الدولة العراقيه والهوية الوطنية،ناهيك عن الكُتل السياسة التي تعتنق عقائداً تُجسد خطراً محدقاً بأمن العراق ووحدتهُ و وتماسكهُ،خصوصاً تِلك التي لها ارتباطات بأجنده خارجية ، وانتشار الفساد الاداري والمالي وانعكاساتهُ الخطيره على الموارد الاقتصاديه العراقيه والبنى التحتيه ،وازدياد نسبة البطالة التي تجاوزت الـ(٤٠%)،ناهيك عن وجود عجز مخيف في الميزانيه المالية العامة في عام ٢٠١٤ اظافة الى نزوح العديد من الناس من المناطق التي سيطرَ عليها تنظيم داعش الارهابي[١] .

المطلب الاول :التحديات السيبرانيه المؤثرة في الامن الوطني العراقي :

يعد أَمن تكنولوجيا المعلومات أَو الأمن السيبارني من الُمصطلحات الحديثة في عالُمنا الرقمي الافتراضي، ولفظ السيبرمتات عن كلِمة Cyber اللاتينية ومعناها الفضاء المعلوماتي أَو الالكتروني، أَوالشبكات الحاسوبية، شبكة الانترنت وتطبيقاتهُ الُمختلفة[٢] ،ويراد بالامن السيبراني مجموعة من الوسائل اللازمة لتأَمين شبكات وأَجهزة الحواسيب وحمايتها، فضلا عن حماية البيانات والبرامج الُمتاحة من السرقة أو الهجوم أو التلف، أَي حمايتها من كافة اشكال الجرائم المعلوماتيه ومن اي اختراق قد تتعرض لهُ، والذي قد يدمر البنى التحتية للنظم المعلوماتيه من أجهزة وبرمجيات مختلفة عن طريق الاختراق ،اواختراق الأنظمه المالية وتحويل الأرصدة وسرقتها ولا َشك ان التَحديات الالكتَرونية غيرالمَنظورة توثربشكل كبيرعلى اجهزة الأَمن الوَطني العراقي .فغياب الأَمن الالكتروني أَو ضعفهُ لدى الُبنى الِعراقية التحتية، جعل الِعراق ُيعاني ِمن انِكشاف استراتيجي حيال أَغلب ُبلدان العالم، ومهد الطريق لهُم لاختراقهُ والتجُسس على البيانات والمعلومات الخاصة بمنظومتهُ الأَمنية، بل والعمل على جعُل بلدنا أَداة لشن الهجمات الالكترونية على الأَمن المعلوماتي لدول أُخرى واختراقهُ وسرقة معلوماتها واستِخدامها لأَغراض المساومة وتنفيذ أَفعال إِرهابيه. احتواء الفضاء السيبراني على نِقاط ضعف بالإِمكان توظيفها لاستِغلال المصالح الاقتصادية الوطنية وتُمثل تحديا للأَمن الوطني العِراقي، ومِنها الإِرهاب والتجسُس الالكتروني والقرصنة الالكترونية وعملية غسيل الأَموال، واستخدام شبكات الانترنت لِمُمارسة أعمال العنُف والنصب والاحتيال والاستغلال والجرائم المالية، ناهيك عن الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي للقيام بإِعمال مُدمِرة ضد بلدنا مثل الابتزاز والمؤامرات الخ[٣]..

---

1)Richrd Saull, The War on Terrorism and the American Empire After the Cold War,(U.S.A: Rutledge, 1st Edition, 2005), P.133-135.

٢)أيمان الحياري ،ماهو الامن السيبراني ؟وماهي معاييره؟ وماهميته؟،مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : https://www.mah6at.net. 09-03-2019

٣)مستشارية الامن الوطني العراقي ،استراتيجية الامن السيبراني العراقي كتاب منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :https://www.itu.int/en/ITU-Documents/National_Strategies_Repository_iraqi

وبالإمكان إيجاز أَبرز تأَثيرات مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة أمننا الوطني على النحو الاتي :

١- **تحديات التنظيمات الأرهابية:** لا نبالغ القول إن التحديات السيكولوجية تُجسد واحِدة مِن أَخطر التحديات المُهددة لأَمن أَي دولة ومِنها الأَمن الوطني العِراقي، مِن خِلال توظيف الإِرهاب وتنظيماتهُ لإِنشاء بيئة دولية تتصف بالتهديد الدائم وغياب الأَمن، فالإِرهاب يهدف إِلى تعطيب الحياة وشلها في كافة جوانبها ويجعل دولتنا تُسخر امكانياتها نحو التحدي غير المنظور بدلا مِن تسخيرها نحو الإِعمار والنمو والتنمية. وهُناك العديد مِن الأمثلة التي توضح قيام التنظيمات الإِرهابية بتوظيف الفضاء الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لتطبيق استراتجياتها وضمان التواصل بين عناصرها وتجنيدهم عبر تِلك المواقع كتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام مايعرف بـ (داعش) الارهابي ، وهذا الجيل الجديد مِن التنظيمات الإِرهابية يُجسد خطر كبير على الأَمن الوطني العراقي ، حتى أصبح لتِلك التنظيمات مواقع الكترونية عبر تويتر يُتابعها الالاف مِن المُشتركين، فضلا عن استخدامهُ للفيسبوك والتيليجرام واليوتيوب وعددا مِن الهاشتاجات باللغتين العربية والانكليزية لبث أفكارهُ، مثل "هاشتاج #throwbackthursday بهدف زيادة شعبيته على الانترنت فضلا عن قيام تِلك التنظيمات باستخدام تِلك المواقع في تبادُل المعلومات والخطط المُتعلِقة بصناعة المُتفجِرات والقنابل واستهداف مواقع مُعينة، ونشر الصور ومقاطع الفيديو ذات الجودة العالية التي تدعو لنصرة الدين والجِهاد لتجنيد أَكبر عدد مِن الأَشخاص، وهذا يُفسر لنا نجاح تنظيم القاعدة وتنظيم داعش مِن تجنيد الالاف مِن الشباب المُسلمين في الدول الغربية والذين أَباحوا سيادة أَراضي العِراق وارتكبوا كافة الأَفعال الإِجرامية التي جسدت تهديدا وتحديا خطيراً رهِنا ومُستقبليا على منظومة أَمننا الوطني ، وهناك إِحصائيات تُشير إِلى أ ن أَكثر مِن (٨٠ %) من عناصر تنظيم داعش تم تجنيدهم من خِلال مواقع التواصل، فهذا التنظيم يمتلك فريق مُتخصص مِن أَكثر مِن (١٠٠) من المخضرمين التقنيين الذين يعملون بدوام من أجل تسجيل مقاطع الفيديو التي تصور الإِعدامات بمختلف اشكالها والشنق. ففي عام ٢٠١٤ فقط كان هُناك قُرابة الـ (٤٦،٠٠٠ -٩٠،٠٠٠) شاب يمجد داعش. ففي فترة احتِلال داعش للموصل تم نشر(٤٣،٠٠٠) تغريدة على تويتر تؤَيد هذا الغزو. وأَشارت شركة تويتر أنها حظرت بداية عام ٢٠١٥ أَكثر مِن (١٢٥،٠٠٠) موقعا بسبب تأَييدهم لهذا التنظيم، ولذات السبب تم في ٢٠١٦ إِزالة (٣٢٥،٠٠٠) موقعا ، ورغم حظر تِلك الحِسابات إِلا أَن التنظيم سرعان ما يعود بحسابات جديدة لنشر عقيدته(٤) .

٢-**بروز أشكالاً جديدة من الجرائم الجنائية:** ارتبطت بمواقع التواصل الاجتماعي صوراً جديدة مِن الجرائم الالكترونية، مِنها على سبيل المِثال جرائم التهديد بالقتل والقرصنة المالية والاحتيال المالي وجرائم النصب والاحتيال والابتزاز الالكتروني وتهديد البشر والتشهير بِهم عبر اختِراق الحِسابات الشخصية وابتزازهم ماليا أَو جنسيا ، والسب والقذف والاتجار بالبشر ولا شك ان جرائماً كهذه دقت ناقوس الخوف والرُعب في المُجتمع العِراقي ورفعت مِن قلقه وجعلتهُ يشعر بفقدان الأَمن والأَمان عبر التواصل بين الجُناة والضحايا باستخدام الانترنت، وبدت تفرض تحديات وتهديدات جسيمة على المؤَسسات الأَمنية المعنية لاستهدافها وفي سياق ذلك يبدو إِن التهديدات المُدمِرة المُستهدِفة للأَمن العِراقي الالكتروني في يومنا هذا غدت في قمة ذروتها مِن اختراقات لبعض المواقع الحكومية، ففي الانتخابات النيابية العِراقية عام ٢٠١٨ برزت عبر مواقع التواصل لاجتماعي الكثير مِن التسجيلات الصوتية لعملية شِراء مقعد في مجلس النواب بين نائبة سابِقة مع أَحد المُرشحين للمجلس المذكور وعملية كهذه تُعد مِن أَكثر التجارب الافتراضية التي توضح أَهمية المُحافظة على الأَمن العراقي السيبراني من الاختراق .

---

٤)احمد فكاك البدراني ،الارهاب وتحدي الامن الوطني العراقي بعد احداث الموصل٢٠١٤مجلة جيل حقوق الانسان .العدد٢٣(بيروت مركز جيل البحث العلمي،تشيرين الثاني ٢٠١٧) ص٧٧_٧٨.

٣-تهديد الأمن المجتمعي: يختلف إثنان في القول ان العوامل المادية (القوة الاقتصادية والعسكرية..) لا تعد المحدد الوحيد للأَمن الوطني بل هناك محددات أُخرى كالقيم والثقافة والعقيدة والهويات بأَنواعها كافة كهوية الفرد والهوية الوطنية والقومية فكُل تِلك الأَسس تؤثر في العلاقات الدولية وترسم ملامح الصِراع والاستقرار بل أن الفوضى تعد نتاجا للبنى الاجتماعية هناك علاقة ترابطيه بين الأَمن الاجتماعي والأَمن الوطني لا انفصال بينهما إذ امسي التماسك المجتمعي وغياب إثارة النزاعات الداخلية بين مكوناته وصون هويته الثقافية مِن أَبرز مقومات الأَمن القومي لأَي بلد وهذا ما يثير في أَحد صوره العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والأَمن المجتمعي العِراقي نفسه فلتلك المواقع القدرة الكافيه في بث تأثيراتها السلبية على أَمن المُجتمعات إلى حد إفراز العنف الداخلي الذي أصبح ثقافة في المجتمع العراقي عبر تهديد (التلاحم المجتمعي والثقافي) إذ بات بالإمكان عبر وسائل التواصل الحديثة نشر أَفكار وثقافة مغايرة لقيم المجتمع وربما متعارضة بشكل كلي معه، خاصة بالنسبة لفئة الأَطفال والعنصر الشبابي الفاقدين للحصانة الكافية ضد تأَثيراتها تِلك الثقافة الوافدة، كما قد تسهم تِلك المواقع في بث الأَفكار الطائفية والعنصرية والقبلية التي قد تزيد التوترات في الدولة العراقية وتهدد تماسكها وأَمنها الوطني وتجعلهما أَمام تحديات خطيرة، وهذا ما يحدث بالفعل. فمكامن الخطر في مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة بوصفها واحِدة من المتغيرات الدولية يكمن عبر ما تنشره من أخبار كاذبة واشاعات تقود بل وقادت في أَحيان كثيرة إلى زعزعة الأمن والاستقرار داخل المجتمع العراقي[٥].

٤-سبل المحافظه على الأمن السيبراني:

مِما سبق يبدو إنهُ لغرض الحِفاظ على الأَمن السيبراني الوطني مِن الهجمات الخطيرة على الحكومة العِراقية تبني الاستراتيجية الوطنية للأَمن السيبراني وهي استراتيجية الاستِعداد الوطني لإيجاد تدابير وإجراءات استراتيجية مُتماسِكة لضمان أَمن الوجود العِراقي وحمايته في الفضاء السيبراني وحماية البُنية التحتية الحيوية للمعلومات[٦] ، فالامن الوطني العِراقي يتطلب إطاراً متماسِكا للأَمن السيبراني لضمان نهجا عاما تِجاه المشهد الأَمني الراهن والمُستقبلي،فالجرائم الالكترونية التي تقوم بِها أَطراف حكومية وغير حكومية مُجهزة بوسائل تقنية مُتقدِمة بات بمقدورها إلحاق اَضراراً جسيمة، وبذلك إن إدخال الأَمن السيبراني في ميدان الفضاء الالكتروني بإمكانهُ أَن يُساعد العراق على الاستِجابة لتِلك التحديات الأَمنية ومُعالجة ضعفهُ في الحقل الرقمي ومُعالجة الابتِزاز الالكتروني في بلدنا، وهذا يعد جوهر المنطق الاستراتيجي لبلوغ الاستراتيجية الوطنية لأَمننا السيبراني بغية الاستِعداد للأَمن الوطني[٧] وعلى الحكومة العِراقية تبني رؤية استراتيجيه صريحة تهدف إلى تكوين منظومة دفاع وطني الكتروني بتقنية حديثة تقوم بإنشاء "هيئة وطنية للأَمن السيبراني العِراقي" تقوم بمُهمة الإشراف على هذا الأَمن الخطير وتكون النواة الحقيقية للحوكمة الالكترونية المُنتظر تطبيقها وضرورة أَن يكون في كُل وزارة مُديرية تحمل ذات الاسم تقوم بِمُتابعة البرمجيات التي يتم شِرائها والاعتِماد على الاكِفاء مِن مُهندسي الحاسوب لقيادة تِلك الهيئة بعد تدريبهم في البُلدان التي لها إمكانيات في هذا الخصوص، والعمل على توفير الميزانيه الضرورية لتغطية نفقات تِلك الهيئة التي ستشكل وزارة الدِفاع السيبراني العراقي[٨] .

٥-عمار شرعان محرراً ،التقرير الاستراتيجي العراقي،(برلين.المركز الديمقراطي العربي،كانون الاول٢٠١٧)،ص١٥٢.

٦-مستشارية الامن الوطني العراقي،استراتيجية الامن السيبراني العراقي،مصدر سبق ذكره .

٧-تقرير شبكة واجه ،مكافحة الابتزاز الاكلتروني في العراق،تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : https://www.wajeh.co/17-05-2020

٨-زاهر الزبيدي ،تهديدات افتراضية للامن السيبراني العراقي،مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : https://m.annabaa.org/arabic/informatics/17379

المطلب الثاني :ضعف البنى التحتية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي

بالامكان تعريف البنى التحتيه كأي بنى تملكها وتديرها الدولة بأنها كل المؤسسات الداعِمة للمجتمع وتتضمن البُنية التحتية عدداً من القطاعات: اقتصادية (الاتصالات، الكهرباء، الطرق، النقل البحري، النقل الجوي، السكك الحديدية، الخدمات البلدية، المياه، الصرف الصحي)[٩] ،وقطاعات اجتماعية تضم قطاعين أساسيين(التعليم والصحة)(وقطاعات إدارية)تشمل الأَجهزة الإدارية للدولة، أَي أَن هذه البنى تُلامس الأَمن الوطني الاقتصادي والاجتماعي والصحي والعلمي والخدمي لأَي بلد، وهي بحاجة إِلى إِعادة تأَهيل مِن جانب الدولة. بينما يُراد بالبُنية الفوقية كافة التشريعات والقوانين والأَنظمة وغيرها مِن مؤَسسات الدولة التي تُنظم عمل البُنى التحتية أَي أَن البُنى التحتية حاجة لا غناء عنها لعملية النمو والتنمية الاقتصادية في العراق فوجودها يُعد مِن أهم العناصر المُساهِمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وإِيجاد البيئة المُلائمة لجذب الاستثما رات،وعليه ان عملية التنمية الشامِلة في العراق ينبغي أن تزامنها خدمات للبُنية التحتية مُرافقه لها، بيد أَ ن تِلك البُنى تعرضت إِلى دمار وخراب كبير جراء الحروب الطويلة التي خاضها العراق والعقوبات الاقتصادية التي خضع لها، والاحتِلال الأَمريكي الذي شل اقتِصادنا وعرض بُناهُ وقطاعاته الرئيسة الزراعيه والصِناعية والخدمية للدمار الشامل، ناهيك عن الفساد الإداري والمالي الذي أَصبح ثقافة مُتفشية عِ ند ساستُنا الجدُّد، وسياسة المُحاصصة الطائفية والتصارُع على اقتِسام الثروات والمناصب والاهتِمام بمصالح الخارج على حِساب الداخل وقلة التخصيصات المالية السنوية لتِلك البُنى، فلم نلمس اهتِماما ملحوظا في إِعادة إِعمار بُنانا التحتية، وهو ما أَنعكس بتأَثيراته السلبية على أداء هذه المؤسسات والمرافق العامة الاستراتيجيه للبلد ناهيك عن تداعيات الحرب مع تنظيم داعش الإِرهابي عام ٢٠١٤ التي قادت إِلى انهيار كبير في البُنى التحتية لِمُعظم المُدن التي اجتاحها هذه التنظيم، الذي جسد أَخطر تحدي لأَمننا الوطني، فالإِرهاب يُعيق عملية التنمية بكافة أَبعادها واستنزافاً لميزانية البلد، مِما يؤَدي إِلى اختِلال منظومة الأَمن الوطني. وأَشارت خطة التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) الصادِرة عن وزارة التخطيط العِراقيه إِلى العديد مِن التحديات الاستراتيجية المؤَسساتية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البُنى التحتية وعملية التنمية الوطنية الشامِلة في العِراق والتي فاقت مِن المشاكل العديدة التي يُعاني مِنها المُجتمع العِراقي وزادت مِن تأَثيراتها السلبية على أَمننا الوطني، الاقتصادي تحديداً وخصوصاً في السنوات ما بعد عام ٢٠١٤م والتي تم التركيز عليها وفق التقسيم الآتي[١٠]:

أولاً-التحديات المؤسساتيه :يواجه العراق العديد من التحديات المؤسساتيه المؤثره على امنه الوطني اهمها: تضخُم الجهاز الإِداري الحكومي وترهلهُ وعدم كفاءتهُ، واهتمامه بتحقيق المصالح الخاصة على حِساب المصلحة العامة، كُل هذا أَدى إِلى غياب بناء المؤسسات الحكومية وفق برامج الإِصلاح الإِداري ، التبذيرغير المُبرر للموارد المادية العراقية مِما يعكس تدني كفاءة الإِنفاق العام وغياب الشفافية والمُساءلة في التعامُلات الاقتصادية، وأَصبح العِراق مِن بين أَكثر عشرة دول فساداً في العالم، غياب سيادة القانون وغياب استقلالية السلطة القضائية وضعف قدرتها على تنفيذ الأَحكام، أَو تنفيذها حسب أَهواء السلطة التنفيذية، ولجوء الأَخيرة إِلى استِخدام العنُف السياسي عبر توظيف المؤَسسات العسكرية الأَمنية والقضائية لإِلحاق الأَذى بالمُعارضين والمُنافسين لبلوغ أَهدافا اقتصادية أَو سياسية، وأن عملية التغيير العرقي ،والتغيير الديموغرافي ،الهادفة الى تغيير التركيبة السكانية في العديد من محافظات العراق خصوصاً محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها وخصوصاً بعد نزوح العديد من السكان من مناطق التي سيَطر عليها تنظيم داعش الارهابي مما جسد تحدياً لأمننا العراقي .

٩-احمد عبد الوهاب(معداً)،الانفاق على البنى التحتية بين الوضع الراهن والمامول،(القاهره:المركز المصري لدراسات السياسه العامه ٢٠١٩)،ص٥

١٠-عبد المطلب محمد عبد الرضا ،أهم التحديات التي تواجه الامن الوطني في العراق،تقرير منشور عبرشبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)،على الموقع : https://annabaa.org/arabic/development,04-04-2019

ثانياً- التحديات الأقتصاديه: يواجه العراق العديد مِن التحديات الاقتصادية المؤثِرة على أمنهُ الوطني[١١] ومن هذهِ التحديات اعتماد العراق في صياغة ميزانيتهُ العامة على مصدر ربحي واحد يكمن بواردات النفط فقط لإخفاق السياسة الاقتصادية في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وانخفاض الواردات المالية غير النفطية بشكل عرَض اقتصادنا الوطني لتقلُبات أسعار النفط على الصعيد العالمي محدودية دور القطاع الاقتصادي الخاص بسبب ضعف الاستثمارات الأَجنبية إن لم نقُل غيابَها تخلُف النِظام المصرفي وعدم قدرتهُ على مواكبة نظُم الصيرفة الحديثة والمُتغيرات الدولية التقنية ضعف البُنى التحتية الضرورية لإسناد نمو اقتصادي متطور (خلُف في وسائل الإنتاج وشبكة النقل والمواصلات الوطنية، وتدهور الطرق العامة وغياب أعمال صيانتها، قلة الأيدي العامِلة الكفوءة غياب الكفاءات الوطنية، غياب الارادة الجادة في مُكافحة الفساد أَو تحجيمهُ غياب استراتيجية حقيقية للتنمية ضعف إنتاج الطاقة الكهربائية، وسيطرة الشركات مُتعددة الجنسيات على التكنولوجيا،تفشي ظاهِرة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات الدولة العراقية وبروز كوابح عديدة أمام مُكافحة تلك الظاهرة، ومِن أهمُها غياب الإدارة السياسية الصادِقة في تحجيم الفساد وتبني الإصلاح ولجوء الأطراف ذات لمصالح باحتواء الدعوات الإصلاحية ناهيك عن غياب المُعارضة السياسية الفاعِلة أو ضعفها وانقسامها وعدم تقديمها لبدائل للتصدي للتهديدات أو الأزمات وتسييس أَغلب مؤسسات المُجتمع المدني ذات الصلة بِمُكافحة الفساد وعدم فاعلية المؤسسات الاخرى[١٢].

ثالثاً- التحديات البيئية : تبدلت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وتقلص خطر المواجهات العسكرية بين القوى الكُبرى بغية التفرغ في مواجهة المشاكل والمُتغيرات الدولية البيئية والاقتصادية التي غدت تُشكل تهديدا للسلم والأَمن الدوليين فالعالم اليوم أصبح يواجه متغيرات وتحديات بيئية خطيرة مِن أهمُها استنزاف الموارد والثروات ومُشكلة التلوث والتصحُر والتغيرات المناخية وتراكُم المُخلفات والنُفايات ومُشكِلات الفقر وتدهور البيئة والنِظام الغذائي وتسارع الزيادة السُكانية كلُها غدت عوامل مُهدِدة للأَمن الوطني لأي بلد ومِنها أَمننا العراقي أَكثر من أَي تهديد عسكري[١٣] ، ناهيك عن غياب الوعي والتخطيط البيئي والإدارة البيئية الفاعِلة في السيطرة على الأثار الناتِجة عن الملوثات البيئية ومُخلفات تنظيم داعش التي دمرت البُنى العِراقيه التحتية علاوة على شحة الموارد المالية والأَجهزة والمتُختبرات المتطورة المُخصصة لحقل البيئة، وقلة الكفاءات في هذا المجال كُل تلك المُتغيرات وغيرها كثير بثت انعكاساتها السلبية على الأمن الوطني الاقتصادي وفرص التنمية. وبالإمكان إيجاز تِلك التحديات على النحو الأتي[١٤] :

١-التلوث البيئي ويشمل : أ- تلوث الهواء ب- تلوث التربة ج- تلوث المياه

٢-المُتغيرات المناخية .

٣-التصحُر والجفاف .

٤-النُفايات .

١١-عبد المطلب محمد عبد الرضا،اهم التحديات التي تواجه الامن الوطني في العراق،مصدر سبق ذكره .

١٢-مجموعة باحثين،نحو استراتيجية وطنية لمكافحه الفساد في العراق (بغداد،سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ٢٠١٨)ص٢-٤

١٣-عامر محمود طراف ،ارهاب التلوث والنظام العالمي،ط١،(بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات،٢٠٠٢)ص١٥٠.

١٤-وزارة التخطيط العراقيه الجِهاز المركزي للإحصاء مُديرية إحصاء البيئة، تقرير الإحصائيات البيئية للعراق لسنة 2009 ،(بغداد .) 2010 : كذلك نَظر :وفاء جعفر المهداوي وحافظ عبد الأَمير، التحديات البيئية في العراق سُبل مُعالجة مُستقاة مِن التجرُبة الأَلمانية، المجلة العراقيه للعلوم الاقتصادية السنة العاشِرة، العدد 32 ،(بغداد :الجامِعة المُستنصرية، كُلية الإدارة والاقتصاد،) 2012 ، ص152 - 138

المبحث الثاني

(التحديات الخارجية التي تواجه الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤)

لا شك إن التحديات التي يفرضها الخارج تُجسد واحِدة مِن أَخطر التحديات التي تواجه الأَمن الوطني العِراقي. فالعامل الخارجي (الدولي والاقليمي) يعمل على إبقاء العراق في حالة مِن عدم الاستِقرار بل ويسعى على إدامتها، لضمان مصلحة دول الخارج، سِواء أَكانت مصالح اقتصادية أَو سياسية أَو أَمنية، مِما يجعل العراق يعيش في دوامة عدم الاستِقرار ونظراً لصعوبة الإِلمام بِكُل تِلك التحديات الاستراتيجية ، فأَن ما يهمُ الباحث هو التعرُف على التحديات غير المرئية المؤثرة على الأَمن الوطني العِراقي، والتي تتجلى عموما بالعوامل التي تُشكل تهديدا مُباشراً على الثوابت القيمية والتحتية لأَي مُجتمع، والتي لا يمكن التِماس تأَثيراتها مُباشرة على وحدات ذلك الأَمن[١٥].

المطلب الأول:ماهي التحديات الخارجية التي تواجه الامن الوطني العراقي؟ وماهي ابرز هذه التحديات؟

ان التحديات الخارجية واحدة من اخطر التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي، فأن مجمل التهديدات والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه الأمن الوطني العراقي، يكون مصدرها معظم دول الجوار الجغرافي العربية وغير العربية وبعض القوى الكبرى ذات المصالح الكونية والتي لها مصالح محددة في منطقة الشرق الأوسط عامة أو في منطقة الخليج العربي خاصة والتي تدفعها للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بمختلف الأساليب والوسائل مباشرة أو بالوكالة.

ولعل من أبرز تلك التهديدات والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه العراق وأمنه الوطني في القرن الحادي والعشرين، مابعد ٢٠١٤ هي ما يأتي:

١-المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة، المعلنة والكامنة: إذ أن معظم الدول المجاورة قد تجاوزت على الأراضي العراقية، مستغلةً انشغال العراق بحروبه قبل عام ٢٠٠٣، وبأزماته الداخلية والإرهاب الدولي بعد هذا التاريخ وايضاً بعد حروبه الدفاعية ضد تنظيم (داعش الأرهابي)، وهذا ملف خطير يُعد بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت من جهة أحد الأطراف المعنية، ومن المعروف أن المشكلات الحدودية هي أحد أسباب الحروب النظامية الرئيسة.

٢-تحكم دول الجوار الجغرافي تركيا وسوريا وإيران بالموارد المائية الواصلة إلى العراق كونه دولة مصب، بالتأثير على كميتها بما يضر بمصالحه، ويجعل هذا الملف ورقة ضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة، على الرغم من الحقوق المكتسبة التي يقرها العرف الدولي وقواعد القانون الدولي للعراق.

٣-تواجد القوات الأجنبية في العراق: التي انقسم الفرقاء السياسيين بشأن استمرار تواجدها من عدمهمن الجدير بالذكر أن الأساس القانوني لتواجد القوات الأجنبية نجده صادراً من الحكومة العراقية ذاتها وليس من مجلس النواب إذ تجسد في الرسائل المقدمة من وزيري الخارجية (الأسبقين) السيد هوشيار زيباري في ٢٥ حزيران ٢٠١٤ والسيد إبراهيم الجعفري في ٢٠ أيلول ٢٠١٤ التي أوصلها الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة بشأن الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وطلب المساعدة العاجلة لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي[١٦]

١٥-باسم علي خريسان،التحديات الخارجية التي تواجه الامن الوطني العراقي،قراءة في اشكالية الامن المفقود في ورشة ،التحديات الداخليه والخارجية التي اقامتها مستشارية الامن الوطني العراقي مركز النهرين للراسات الاستراتيجيه،بغداد،٢٠١٧/٢/٢٨.

١٦-التحديات والتهديدات الاقليمية والدولية التي تواجه الامن الوطني العراقي مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/26545

٤- بقايا خلايا الإرهاب الدولي لاسيما فلول تنظيم داعش الإرهابي: إذ أنه مازال هنالك جهات أجنبية تقوم بدعم الإرهاب وتنظيماته في العراق، من حيث التمويل، والتجنيد، والإيواء بهدف منعه من إعادة بناء دولته وقدراته واستعادة موقعه ومكانته الدولية التي يستحقها في هذه المنطقة الحيوية من العالم، والأخطر من هذا الأمر هو أن تلك الجهات تسعى بمختلف الوسائل إلى إعاقة عمليات إصلاح وتطوير مؤسساته وأجهزته الأمنية والدفاعية الوطنية.

٥- الانتشار النووي وسباق التسلح في منطقة الخليج العربي وشرق المتوسط ان الاستخدام غير السلمي للطاقة النووية يخالف قواعد القانون الدولي، المتجسدة في معاهدات نزع السلاح النووي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧ وفي قرارات مجلس الأمن بشأن استخدامات الطاقة النووية ونزع السلاح النووي العام والشامل، وإقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٦- تأَثير الإعلام الخارجي بوصفه مُتغيراً دولياً بتقنيات متطورة على الأَمن الوطني العراقي رغم أَن التحديات أَو التهديدات الأَمنية تُمثل الهاجس الأَول لدى أَجهزة الدولة الأَمنية بيد أَن التهديدات أو التحديات الإِعلامية الإِدراكية بدت تطفوا في أَحيان كثيرة على التحديات الأَمنية التقليدية للأَمن الوطني العراقي وتطغى عليها فالانفتاح الإِعلامي الذي شهدهُ العِراق بعد الاحتلال الأَمريكي لهُ وبعد احتلال داعش لبعض المناطق العراقيه عام ٢٠١٤ جعل بلدُنا يُجابه تحدياتُ كبيرة بعد ان أَصبح فضاءهُ مُتاحا أَمام قنوات التواصل الخارجية وتسارُع تطور المد التلفازي الفضائي وانفِتاحا كهذا كان يتوجب ان يزامنه صياغة برامج وأَهداف وخطط بمقدورها حماية المواطن العِراقي ، وتُساعد في تحقيق الأَهداف الاخرى لدولتنا إِلا ان بِحكم عوامل محددة خارجية وداخلية لم يكن بمقدور العراق أن يصمد بوجه الموجة الإِعلامية الخارجية الذي كانت في أَغلبها عِدائية وغير ودية[١٧].

٧- مِن أبرز التحديات التي تواجه مُخطِط سياستنا الخارجية تكمن في البيئة الداخلية وغياب الاستقرار السياسي والمؤسساتي الداخلي بشك لأرباك الخِطاب العِراقي خارجيا وأثر على رجاحتهُ ناهيك عن البيئة الخارجية والاجندات لمُتعارِضة في ظل غياب متانة الاقتصاد العراقي وغياب القوة العسكرية الضرورية لضمان الردع مع البلدان المجاوره.

٨- يواجه العراق الكثير مِن التحديات على مستوى ملف حقوق الإِنسان والالتزامات الدولية الموقعة معهُ لاسيما بعد خسارتنا لعضوية مجلس حقوق الإِنسان في مُنظمة الأُمم المُتحدة بِسبب تضييق الحكومة العِراقيه على حُرية الرأي العام وقمعها للمظاهرات التي اندلعت في 6 تشرين الأَول 2019 اذا ان هُنالك حاجة مُلِحة للوجود في هذا المحفل بوصفه منصة للدفاع عن العراق ومواجهة كل ما يرفع حول بلدنا من تقارير واتهامات فضلا عن اعلان الجوانب الإيجابية داخل دولتنا وعملها المؤسساتي[١٨].

١٧- فارس إبراهيم الكاتب تأثير القنوات الإِعلامية في توجهات المواطن العِراقي مجلة الآداب، العدد 112 ،(بغداد :جامِعة بغداد، كُلية الآداب، 2015 ،(ص ٤١٥-٤٠٤).

١٨- أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي: مُدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢ ،بغداد

المطلب الثاني :سُبل معالجة التحديات الخارجية التي تواجه الامن الوطني العراقي

-هنالكَ سُبل عامة وخاصة لمواجهة التحديات الاقليمية والدولية التي تهدد الامن الوطني العراقي[١٩] .

الطرق العامة للمواجهة :

أن تحديد السبل العامة الناجحة لمواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه الأمن الوطني العراقي تقتضي أولاً تهيئة الأرضية المناسبة بين جميع الفرق السياسة في العراق، لتحقيق ما يأتي:

١-الاتفاق على ماهية المصالح العراقية الوطنية العليا، ومن ثم تحديد مصادر تهديدها الإقليمية والعالمية.

٢-العمل على تعزيز سيادة الدولة وإدامة وحدتها الوطنية ومجتمعها متعدد المكونات.

٣-اقامة علاقات دولية متوازنة.

٤- العمل على ترصين أمن الدولة الداخلي والخارجي.

٥-تطوير القدرات الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

-الطرق الخاصة للمواجهة : تتجسد المصالح العليا للعراق وأمنه الوطني، حل مشكلاته مع دول الجوار، وفي دحر التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن تحديد وإنهاء التنافس والصراع الإقليمي والعالمي الحاصل في إقليمه.

١-حل المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة : السعي نحو حل المشاكل الحدودية السياسية الدولية البرية والنهرية والبحرية مع دول الجوار الإقليمي خاصة مع إيران والكويت وتركيا بصورة قانونية دقيقة وعادلة في اتفاقات رسمية تسجل في منظمة الأمم المتحدة، على وفق قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٢-إنهاء تحكم دول الجوار تركيا وسوريا وإيران بالموارد المائية المتأتية إلى العراق:

ابرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المتشاطئة وهي تركيا وسوريا وإيران تضمن حقوقه المكتسبة، في حسم حصة العراق المائية بصفته دولة مصب بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي وخاصة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية والدولية للأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧،حث دول الجوار على الانضمام الى اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية والدولية للأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ النافذة منذ ١٧ آب ٢٠١٤، وحل المشكلات والنزاعات المائية على أساس أحكامها هذه الاتفاقية تضمن حقوق العراق المائية في الأنهر المشتركة خاصة وإن العراق قد انضم اليها في عام ٢٠٠١ .

٣-معالجة وانهاء خلايا تنظيم داعش الإرهابي: يتعين على الحكومة العراقية تعزيز قدرات الدولة الدفاعية والأمنية والاستخباراتية بقدراتها الذاتية ومن خلال التعاون الدولي، وأن تقدم الحكومة العراقية ومجلس النواب الدعم اللامحدود إلى جهاز مكافحة الإرهاب كونه درع الوطن الحصين في مهام منع وردع وقمع الإرهابين ودحرهم، فضلاً عن كونه أحد أعمدة احترام سيادة الدولة وإعادة هيبته وتطهير جميع الاراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش الارهابي[٢٠] .

١٩-التحديات والتهديدات الاقليمية والدولية التي تواجه الامن الوطني العراقي ،مصدر سبقَ ذكره .

٢٠- هشام الهاشمي ،عالم داعش :تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط 1 ،(لندن :دار الحكمة للنشر، ٢٠١٥)

٤-وقف الانتشـار النووي وسباق التسلح في منطقة الخليج العربي وشرق المتوسط:

إن حيازة الأسلحة النووية في هذه المنطقة الغنية والاستراتيجية من العالم سوف تشجع على سياسة الانتشـار النووي وسباق التسلح فيها ما ينعكس سلبياً على الأمن الوطني العراقي ومن ثم على السلم والأمن الإقليمي والعالمي ويمكن معالجتها وذالك من خلال[٢١] :

أ-حث دول المنطقة على الاستخدام المدني السلمي للطاقة النووية الذي هو حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف بموجب معاهدة عدم انتشـار الأسلحة النوويـة لعام ١٩٦٨ ومعاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧، والقواعد القانونية ذات الصلة باستعمال الطاقة النووية.

ب-حث صناع القرار والرأي العام في دول المنطقة على رفض الانتشار النووي العسكري وإحلال صيغ تعاونية بدلاً من الصراع والالتزام بقواعد القانون الدولي وخاصة حسن الجوار والتعاون السلمي ونزع السلاح والمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ج- حث إسرائيل على توقيّع معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧ والانضمام إليها ونزع أسلحتها النووية بموجب اتفاق دولي يبرم تحت رعاية الأمم المتحدة.

د- حث إسرائيل وإيران على توقيّع معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧ والانضمام إليها، وتطبيق نظام ضمانـات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافيـة.

٥-حاجة العراق الى استعادة مكانته واستقلالية قراره السياسي :وذالك من خلال تثبيت دعائم الأستقلال الداخلي وتبني منهجاً واضحاً للتعامل مع الاطراف الدولية لذا ينبغي من مُخطط السياسة الخارجية الانغماس في العلاقات الدولية وتحقيق حضوراً دبلوماسياً في المحافل الدوليه لترسيخ الثقة المتبادله[٢٢] .

٦-حاجة العراق الى البناء الاقتصادي: ويتم ذالك عن طريق بناء الاقتصادي تكنلوجياً ومعرفياً عبر دمج اقتصادنا بمنظومة الاقتصاد العالمي.

٧-تشجيع الأستثمارات الخارجية : وذالك عن طريق الاستثمار في العراق لربط مصالحها بالعراق حتى يكون بإمكان دولتنا من بلوغ مكاسب هامة من تلك البلدان تسرع من عودة العراق إلى مكانته الدولية التي يستحقها.

٨- أعادة هيكلة الدبلوماسية العراقيه :يتم بناء الدبلوماسية العراقية وفق أَسُس المهنية والادراك الشامل بطبيعة التحديات التي تواجه العراق للتمكن مِن التصدي له كتحديات الإرهاب والحرب عليه والعولمة وغيرها لتمكين شعبنا من إعادة بناء بلده عبر توفير دبلوماسية ناجِحة وواعية لواقعها ولمُحيطها.

٢١-مجموعة مِن المؤلفين، السياسة الخارجية العِراقيه بعد عام ٢٠١٤ ،برلين : المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨ ص ٢١٦

٢٢-التهديدات الاقليمية والدولية التي تواجه الامن الوطني العراقي مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدوله .مصدر سبق ذكره ،٣٠

الخاتمه

بناء على كل ما تقدم على ما يبدو التغيرات الدولية التي يواجهها العالم اليوم وفي ظل عصر الفضاء السيبراني والعولمة والتغيرات البيئية الدولية مثل الاحتباس الحراري الذي اجتاح النظام العالمي والثورة التكنولوجية السريعة والتضخم الاقتصادي المتصاعد امام الكثافة السكانيه وغسيل الأموال والمخدرات كلها متغيرات متشابكة أدت إلى تعقيد وتزايد التهديدات للأمن القومي بالنسبة للدول بشكل عام والأمن القومي العراقي بشكل خاص فهي تحديات غير مباشرة بطبيعتها وهي الوسيلة التي يتشابك فيها أمن الأفراد مع أمن الدولة تعد التحديات السيبرانية من أخطر بوادر الأمن القومي العراقي ان غياب الأمن السيبراني جعل العراق دولة مكشوفة استراتيجياً تواجه العديد من الدول لتجسيد فرصة لها لاختراقها وتهديد أمن معلوماتها والسيطرة على جميع إمكانياتها وهذا حافز للمنظمات الإرهابية لخرق هذا الأمن واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر عقيدتها ناهيك عن أن هذه المواقع تنشر شائعات تهدد الأمن العراقي في سياق ابتزاز وسرقة إلكترونية إضافة إلى ذلك فإن الانفتاح الإعلامي الكبير الذي يشهده العراق قد أتاح مساحته للقنوات الإعلامية الأجنبية التي بدأت تشكل تهديدا كبيرا.

الاستنتاجات

يواجه العراق عددا من التحديات والتهديدات داخليا وخارجيا وبعض الحلول الخارجية لها علاقة مباشرة بالتحديات الداخلية مثل أزمة المياه وأزمة الحدود مع دول الجوار وتدخلهم في شؤونه الداخلية وجشعهم لها وتأثيرها من ذلك على علاقات العراق معهم وبعض هذه القيود لها تداعيات على الجغرافية السياسية العراقية مثل التدخل الإيراني في الشؤون العراقية واستخدام العراق ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة والغرب بشكل عام ، والصراع العربي الإسرائيلي) ، والتوترات والصراعات الإقليمية والطائفية في الشرق الأوسط وأزمة الإرهاب و السلاح النووي في المنطقة وحرمان العراق من ممارسة أي دور إقليمي فاعل في المستقبل وكذلك ضعف وغياب سياسة خارجية عراقية فاعلة وغيرها الكثير ولا شك أن مثل هذه التحديات تجسد معضلة كبيرة للحكومة العراقية خاصة وأن النظام الأمني العراقي بني وفق متطلبات فورية في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي الشامل وهي تشهد اليوم غدا ركودا كبيرا على مستوى الاستعداد والقيادة ونقص في المعدات والتجهيزات والجاهزية ،وعلى الرغم من خطورة هذه التحديات الظاهرة إلا أن التحديات الإستراتيجية غير المرئية تفوقها من حيث التأثير على نظام الأمن القومي العراقي والذي يتجسد في عدد من المؤثرات التي تتعلق بقطاعات إستراتيجية مهمة في الدولة العراقية مثل البنية التحتية المترهلة الذي يؤثر على حياة المواطنين فضلا عن التحديات الأخرى التي يحدق بها النظام الرقمي العراقي المتمثل في التهديدات السيبرانية.

-أن العراق يعاني من ضعف إن لم يكن غياب في التخطيط الاستراتيجي الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على أداء مؤسساتنا ونظامنا الأمني الوطني يعاني العراق من تحديات مؤسسية تتعلق بالبنية التحتية المتردية وانتشار ثقافة الفساد السياسي والمالي والاداري ويواجه العراق وأمنه تحديات خارجية اقليمية ودولية خطيرة ساهمت في تردي اوضاع العراق الامنيه والقوميه وعلى الرغم من هذه التحديات الا ان يجب ان تكون هنالك سبل معالجة فعالة تساعد العراق على تخطي هذه الازمات بكل الوسائل المتاحه لكِ تكون للعراق نهظة عالميه بواقعه المرير.

المراجع

1)Richrd Saull, The War on Terrorism and the American Empire After the Cold War, (U.S.A: Rutledge, 1st Edition, 2005), P.133-135.

٢)أيمان الحياري ،ماهو الامن السيبراني ؟وماهي معاييره؟ وماهميته؟مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع:https://www.mah6at.net. 09-03-2019

٣)مستشارية الامن الوطني العراقي ،استراتيجية الامن السيبراني العراقي كتاب منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

:https://www.itu.int/en/ITU-Documents/National_Strategies_Repository_iraqi

٤)احمد فكاك البدراني ،الارهاب وتحدي الامن الوطني العراقي بعد احداث الموصل٢٠١٤مجلة جيل حقوق الانسان .العدد٢٣(بيروت مركز جيل البحث العلمي،تشيرين الثاني ٢٠١٧ ص٧٧_٧٨.

٥)عمار شرعان محرراً ،التقرير الاستراتيجي العراقي،(برلين.المركز الديمقراطي العربي،كانون الاول٢٠١٧)،ص١٥٢.

٦)مستشارية الامن الوطني العراقي،استراتيجية الامن السيبراني العراقي،مصدر سبق ذكره .

٧)تقرير شبكة واجه ،مكافحة الابتزاز الاكلتروني في العراق،تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :https://www.wajeh.co/17-05-2020

٨)زاهر الزبيدي ،تهديدات افتراضية للامن السيبراني العراقي،مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :https://m.annabaa.org/arabic/informatics/17379

٩)احمد عبد الوهاب(معداً)،الانفاق على البنى التحتية بين الوضع الراهن والمامول،(القاهره:المركز المصري لدراسات السياسه العامه ٢٠١٩)،ص٥

١٠)عبد المطلب محمد عبد الرضا ،أهم التحديات التي تواجه الامن الوطني في العراق،تقرير منشور عبرشبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)،على الموقع :
https://annabaa.org/arabic/development,04-04-2019

١١)عبد المطلب محمد عبد الرضا،اهم التحديات التي تواجه الامن الوطني في العراق،مصدر سبق ذكره .

١٢)مجموعة باحثين،نحو استراتيجية وطنية لمكافحه الفساد في العراق (بغداد،سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ٢٠١٨)ص٢-٤.

١٣)عامر محمود طراف ،ارهاب التلوث والنظام العالمي،ط١،(بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات،٢٠٠٢)ص١٥٠.

١٤)وزارة التخطيط العراقيه الجِهاز المركزي للإحصاء مُديرية إحصاء البيئة، تقرير الإحصائيات البيئية للعراق لسنة 2009 ،(بغداد .) 2010 :كذلك نَظر :وفاء جعفر المهداوي وحافظ عبد الأمير، التحديات البيئية في العراق سُبل مُعالجة مُستقاة مِن التجرُبة الأَلمانية، المجلة العراقيه للعلوم الاقتصادية السنة العاشِرة، العدد 32 ،(بغداد :الجامِعة المُستنصرية، كُلية الإدارة والاقتصاد) 2012 ، ص152 – 138 .

١٥)باسم علي خريسان،التحديات الخارجية التي تواجه الامن الوطني العراقي،قراءة في اشكالية الامن المفقود في ورشة ،التحديات الداخليه والخارجية التي اقامتها مستشارية الامن الوطني العراقي مركز النهرين للراسات الاستراتيجيه،بغداد،٢٠١٧/٢/٢٨.

١٦)التحديات والتهديدات الاقليمية والدولية التي تواجه الامن الوطني العراقي مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع :
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/26545

١٧) فارس إبراهيم الكاتب تأثير القنوات الإعلامية في توجهات المواطن العِراقي مجلة الآداب، العدد 112 ، (بغداد :جامِعة بغداد، كُلية الآداب، 2015 ،(ص ٤١٥-٤٠٤).

١٨)اسامة مُرتضى باقر سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي مُدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢ ،بغداد:

(جامِعة بغداد، كُلية العلوم السياسية، ٢٠١٦).

١٩)التحديات والتهديدات الاقليمية والدولية التي تواجه الامن الوطني العراقي ،مصدر سبقَ ذكره .

٢٠) هشام الهاشمي ،عالم داعش :تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط 1 ،(لندن :دار الحكمة للنشر، ٢٠١٥.

٢١)مجموعة مِن المؤلفين، السياسة الخارجية العِراقيه بعد عام ٢٠١٤ ،برلين : المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨ ص ٢١٦.

٢٢)التهديدات الاقليمية والدولية التي تواجه الامن الوطني العراقي مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدوله .مصدر سبق ذكره ٣.